المؤتمـــر السنوي الرابع للدول الأطراف في البروتوكول الثاني المعدَّل لاتفاقيـــة حظـــر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

CCW/AP.II/CONF.4/SR.1
5 February 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

جنيف، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في قصر الأمم بجنيف،
يوم الأربعاء، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠ صباحاً

الرئيس المؤقت: السيد فسلار (سويسرا)

الرئيس: السيد فسلار (سويسرا)

المحتويات

افتتاح المؤتمر السنوي الرابع للدول الأطراف في البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

انتخاب الرئيس والأعضاء الآخرين في مكتب المؤتمر

إقرار جدول الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بواحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تُعرض التصويبـــات في مذكرة مع إدخالهـــا عـــلى نســـخة مـــن المحضـــر. وينـــبغي أن ترســـل خـــــلال أسبـــوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Records Editing Section, room E.4108, Palais des Nations, Geneva Official.

وستُدمج أية تصويبات ترد على محاضر الجلسات العلنية للجنة في هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية الدورة بأمد وجيز.

(A) GE.02-65156 040303 050303

المحتويات (تابع)

إعادة تأكيد النظام الداخلي

تعيين الأمين العام للمؤتمر

اعتماد الترتيبات المتعلقة بالوفاء بتكاليف المؤتمر

رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة

تنظيم الأعمال بما في ذلك أي من الهيئات الفرعية التابعة للمؤتمر

تبادل عام للآراء (الجلسة العامة)

استعراض سير العمل بالبروتوكول وحالته

الـــنظر في المسائل الناشئة عن التقارير المقدمة من الأطراف المتعاقدة السامية وفقاً للفقرة ٤ من المادة ١٣ من البروتوكول الثاني المعدل

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

افتتاح المؤتمر السنوي الرابع للدول الأطراف في البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

(البند ١ من جدول الأعمال المؤقت)

١- الرئيس المؤقت، أعلن بصفته رئيساً للمؤتمر السنوي الثالث، افتتاح المؤتمر السنوي الرابع للدول الأطراف في البروتوكول الثاني المعدّل لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وفي معرض تسليطه الضوء على أهمية البروتوكول الثاني المعدل بوصفه الصك القانوني الدولي الذي يشمل جميع أنواع الألغام البرية، والأشراك الخداعية وغيرها من النبائط، والذي من ثم يكمل الصكوك الأخرى للألغام البرية، رحّب بالنتيجة الناجحة لعمل فريق الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي اجتمع في اليوم السابق ووافق على توصية بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد.

٢- وفي تأكيده على أهمية التقارير السنوية المقدمة من الدول الأطراف لتسهيل الحوار بموجب البروتوكول، لاحظ أنه حتى اليوم جرى تقديم ٣٩ تقريراً وحث الدول الأطراف التي ما زالت تقاريرها معلّقة، أن تقدمها في أقرب وقت ممكن. ولاحظ كذلك أن ٢٤ دولة أخرى قد انضمت إلى البروتوكول منذ ١٩٩٩، وناشد جميع الدول الأطراف التي لم تنضم بعد أن تقوم بذلك بغية ضمان عالمية هذا الصك الهام.

٣- وأخيراً، شدّد على أن تقليص مدة المؤتمر إلى يوم واحد ينبغي ألاّ يشكل سابقة تتبع إلى الأبد: ونظراً للأهمية الحيوية للبروتوكول الثاني المعدل، فإنه يجب تخصيص الوقت الكافي للمؤتمر السنوي لكي يغطي كل أعماله بطريقة دقيقة.

انتخاب الرئيس والأعضاء الآخرين في مكتب المؤتمر (البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت)

٤- الرئيس المؤقت قال إنه طبقاً للمادة ٣ من النظام الداخلي، فإنه قد أجرى مشاورات مكثّفة مع المنسقين الإقليميين والصين لتحديد مرشح كرئيس للمؤتمر السنوي الرابع.

٥- السيد وينسلي (جنوب أفريقيا) قال إن منصب الرئيس قد عاد إلى مجموعة بلدان عدم الانحياز وغيرها من الدول بالنسبة للمؤتمر السنوي الحالي وأن جنوب أفريقيا، بوصفها منسقة المجموعة، عقدت مشاورات لتحديد مرشح. ومع ذلك لم تقدم المجموعة أي مرشح، مما يوحي بأن يظل رئيس المؤتمر الثالث في منصبه.

٦- انتخب السيد فسلار (سويسرا) رئيساً للمؤتمر بالتزكية.

٧- الرئـــيس قال إنه عقب مشاوراته، وافق المنسقون الإقليميون والصين على اقتراح ممثّلي بلغاريا والصين كمرشَّحين لمنصبيّ نائب الرئيس.

٨- انتخب السيد تزانتشيف (بلغاريا) والسيد شا زوكانغ (الصين) نائبين لرئيس المؤتمر بالتزكية.

إقرار جدول الأعمال (البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت) (CCW/AP.II/CONF.4/1)

٩- الرئيس قال إنه نظراً للقيود الزمنية، فإنه لن يجري إنشاء أي أجهزة فرعية، ولذا فهو يقترح حذف البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت.

١٠- اعتمد جدول الأعمال بصيغته المعدلة.

إعادة تأكيد النظام الداخلي (البند ٤ من جدول الأعمال)

١١- الرئيس قال إنه في المؤتمر السنوي الأول، لاحظ رئيسه، وبالإشارة إلى المادة ٢٩ من النظام الداخلي، إن الأطراف السامية المتعاقدة قد واصلت عملها حتى الآن على أساس توافق الآراء في مداولاتها ومفاوضاتها وأنها لم تتخذ أي قرار بالتصويت. ومن ثم فإنه سيعمل من منطلق مبدأ أن النظام الداخلي، إذا ما قُرئ مقروناً بهذا البيان، فإنه ينطبق مع التعديلات اللازمة على المؤتمر السنوي الرابع.

١٢- وفضـــلاً عـــن ذلك، اقترح أثناء المشاورات غير الرسمية مع المجموعات الإقليمية، تعديل النظام الداخلي لضمان تمثيل أكثر توازناً للمجموعات، وخاصة، بزيادة عدد نواب الرئيس من اثنين إلى ثلاثة. واقترح كذلك أن يعـــين الرئـــيس المرشح ونواب الرئيس المرشحين، في نهاية كل دورة، حتى يتسنى لهم البدء في أنشطتهم فيما بين الـــدورات في مـــرحلة مـــبكرة. واقـــترح تعديـــل المادتين ٣ و٧ من النظام الداخلي بناء على ذلك لتلبية هذه الاهتمامات.

١٣- وقد تقرر ذلك.

تعيين الأمين العام للمؤتمر (البند ٥ من جدول الأعمال)

١٤- الرئـــيس مشيراً إلى المادة ١٠ من النظام الداخلي، قال 'إن مشاوراته قد أظهرت أن هناك اتفاق على تعيين السيد فلاديمير بوغوملوف، موظف الشؤون السياسية في فرع جنيف لإدارة شؤون نزع السلاح، كأمين عام للمؤتمر، وإنه يعتبر أن هذه هي رغبة المؤتمر في تعيين السيد بوغوملوف في هذا المنصب.

١٥- وقد تقرر ذلك.

اعتماد الترتيبات المتعلقة بالوفاء بتكاليف المؤتمر (البند ٦ من جدول الأعمال)

١٦- الرئيس ذكّر بأن المؤتمر السنوي الثالث قد وافق على تقديرات التكلفة للمؤتمر السنوي الرابع الواردة في المرفق الخامس لوثيقته النهائية (CCW/AP.II/CONF.3/4). ووفقاً للمعلومات المقدمة من الأمانة، فقد تحققت وفورات ملحوظة في إعداد المؤتمر السنوي الرابع بفضل تخفيض حجم الوثائق وأن التكاليف الحالية يُتوقع أن تكون أقل من التقديرات الأولية. ومع ذلك، فالأرقام الفعلية لن تتاح إلا بعد انتهاء المؤتمر.

١٧- وقد تقرر ذلك.

رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة

١٨- السيد رومان - موراي (نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح)، متحدثاً نيابة عن السيد دهانابالا، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، قرأ رسالة من الأمين العام إلى المؤتمر السنوي الرابع. وقال الأمين العام في رسالته، إن أهمية القضاء على التهديد بالألغام البرية لا مغالاة فيها. فالألغام البرية، وخاصة الألغام المضادة للأفراد، لها آثار مدمِّرة بشكل مرعب على الأفراد والمجتمعات في جميع أنحاء العالم. فهي لا تقتل ولا تقعد عشـــرات الآلاف مـــن الرجال والنساء والشبان دون تمييز في كل سنة فحسب، بل إنها تخرِّب كذلك المجتمعات والطوائف التي تكافح من أجل الخروج من براثن المنازعات المسلحة.

١٩- وقال الأمين العام إن البروتوكول الثاني المعدل يمثل استجابة ملموسة حيال دواعي القلق المنتشرة والمتنامية بشأن الضحايا من المدنيين، وخاصة في المنازعات المسلحة، والمعاناة غير الضرورية للمقاتلين. ولقد عززت عملية الـــتعديل البروتوكول وذلك وفي جملة أمور أخرى بفضل توسيع نطاق تطبيقه ليغطي المنازعات المسلحة الدولية والداخلية على السواء. وعلى وجه الخصوص، سعى البروتوكول المعدل إلى تحقيق توازن بين الاعتبارات الإنسانية ودواعي الأمن لعدد من الدول.

٢٠- وقـــال الأمين العام إنه كان مسروراً عندما لاحظ منذ المؤتمر السنوي الأول للدول الأطراف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أنه قد أُحرز بعض التقدم. ورغم أن هدف بلوغ التأييد العالمي لم يتحقق بعد، فإن عدداً متزايداً من الدول قد صدّقت أو أبلغت عن موافقتها بالالتزام بالبروتوكول الثاني المعدل، بحيث أصبح إجمالي العدد ٦٩. وناشـــد مرة أخرى تلك البلدان التي لم توقِّع بعد أو لم تصادِق على الصك أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

٢١- وما زالت الإزالة العالمية للتهديد الذي تشكله الألغام البرية المضادة للأفراد، من الأهداف ذات الأولوية للمجـــتمع الـــدولي. وإن الأمم المتحدة تقوم بدور رئيسي في تحقيق هذا الهدف، والمجتمع الدولي، وبفضل العمل بطريقة موحدة، يستطيع أن يحقق تقدماً حقيقياً ودائماً صوب تخليص العالم من جميع الألغام، وأعرب عن أمله في أن يساهم عمل هذا المؤتمر الحالي في التنفيذ الفعال للبروتوكول الثاني المعدل وتشجيع انضمام دول أخرى إليه.

تنظيم الأعمال بما في ذلك أعمال أي من الهيئات الفرعية التابعة للمؤتمر (البند ٧ من جدول الأعمال)

٢٢- الرئيس قال إنه نظراً للوقت المحدد المتاح للمؤتمر السنوي الرابع، فإنه لا يبدو من المجدي، كما لاحظ في الســـابق، إنشـــاء أي هيـــئة فرعية. واقترح أن يكرّس الباقي من الجلسة العامة الأولى، وعقب النظر في المسائل الإجرائية، لإجراء تبادل عام للآراء، تستطيع الوفود خلاله تناول قضايا موضوعية مدرجة على جدول الأعمال، أي البنود ٩ و١٠ و١١، وذلك عند إلقاء بياناتها.

٢٣- وفيما يتعلق بالبند ١٠، قال إنه نظراً للقيود الزمنية التي يواجهها المؤتمر، فقد طلب إلى الوفد السويسري إعـــداد خلاصة لجميع التقارير الوطنية السنوية المقدمة من الدول الأطراف إلى هذا المؤتمر السنوي الحالي، بحيث يشكل كما حدث في المؤتمرات السابقة، وثيقة رئيسية تحليلية وموضوعية لكي تنظر فيها الوفود.

تبادل عام للآراء (البند ٨ من جدول الأعمال)

٢٤- السـيد فـالي فونروج (الأرجنتين) قال إن بلاده تشاطر بالكامل الأغراض والفلسفة المتجسدة في البروتوكول الثاني المعدل، الذي يعتبر صكاً من الصكوك التي اخترقت المسارات لأنه ينطبق أيضاً على المنازعات غـــير الدولية ولأنه يشتمل على تدابير للتحقق كانت تفتقر إليها بروتوكولات الاتفاقيات الأخرى. وفي معرض ملاحظـــته بـــأن هذا البروتوكول يكمل اتفاقية أوتاوا بشأن حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفـــراد، وتدميرهـــا، ناشد جميع الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا الانضمام أيضاً إلى البروتوكول الثاني المعدل وتطبيق كل أحكامه بالكامل.

٢٥- وقـــال إن المؤتمر الاستعراضي الثالث للاتفاقية سيتيح الفرصة أمام تعزيز البروتوكول الثاني المعدل، ولا ســـيما فيما يتعلق بالحاجة إلى تجهيز جميع الألغام بنبائط القابلية للاستكشاف، للعمل صوب حظر جميع النبائط المضادة للمناولة وضمان أن أي من مثل هذه النبائط المجهزة لن تعمر أكثر من الحياة النشطة للألغام نفسها. وفضلاً عن ذلك، ينبغي تجهيز الألغام التي تطلق عن بُعد خاصة بنبائط التدمير الذاتي وإبطال التفجير الذاتي. وناشد الدول تجميع جهودها لمواجهة التحدي الذي يشكله استخدام مثل هذه الأسلحة بواسطة الجهات التي ليست دولاً.

٢٦- وبخصوص جهود الاستعراض التي يبذلها بلده لنشر محتويات البروتوكول الثاني المعدل بين القوات المسلحة والسكان المدنيين وامتثالها للالتزامات الخاصة بالإبلاغ ورفع التقارير بموجب البروتوكول واتفاقية أوتاوا معاً، فقد أبلغ المؤتمر بأنه لا توجد هناك أي ألغام في أراضي الأرجنتين وأن المحادثات تجري بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن جدوى التخلص من الألغام التي وضعت في جزر فوكلاند (مالافيناس) أثناء النـــزاع المسلح في ١٩٨٢.

٢٧- وقال إن الأرجنتين تولي أهمية كبرى أيضاً للتعاون الدولي في مجال الإزالة الإنسانية للألغام، وقدمت قائمة بخـــبرائها في مجـــال نـــزع الألغام إلى الأمم المتحدة. وبموجب مبادرة الخوذة البيضاء، فإن أفراد القوات المسلحة الأرجنتينـــية يشـــاركون في عمليات الأمم المتحدة لإزالة الألغام في عدد من البلدان وأن الأرجنتين توفر كذلك التدريب للأفراد والمنظمات، بما في ذلك من بلدان أخرى، على تقنيات إزالة الألغام.

٢٨- السيد سوثا (كمبوديا) قال إن البروتوكول الثاني المعدل واتفاقية أوتاوا يمثلان مسارين اثنين، أحدهما طويـــل والآخر قصير، يؤديان إلى نفس الهدف وهو إنهاء المعاناة التي تسببها الألغام المضادة للأفراد. ومتابعة لهذا الهـــدف، فـــإن بلاده قد أنشأت السلطة الكمبودية للعمل في مجال الألغام بوصفها سلطتها التنظيمية والتنسيقية، والتخطيطـــية والرقابية في مجال الألغام البرية وإن الحكومة قد التزمت بتخصيص مبلغ ٠٠٠ ٧٥٠ دولار أمريكي سنوياً للعمل في مجال الألغام.

٢٩- وفي معـــرض استعراضه لتدابير أخرى تتعلق بمعايير العمل في مجال الألغام والترخيص والرصد والتنسيق، ســـلَّم جدلاً بأن قدراً كبيراً من العمل ما زال يحتاج إلى القيام به، لأن كمبوديا ما زالت تفقد في المتوسط ٧٠ ضحية جديدة كل شهر من جراء حوادث الألغام البرية. وبناء على ذلك، فإنها التزمت ببذل جهود مكثفة لإزالة الألغـــام، بهـــدف القضاء على خطر الحوادث خلال عدة سنوات، وذلك بتعظيم استخدام الأموال التي خصصها المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، أعرب عن امتنان كمبوديا للكثير من البلدان المانحة التي قدمت المساعدة.

٣٠- السيد سكوتنيكوف (مراقب من الاتحاد الروسي) قال إن الإمكانات التي يقدمها البروتوكول الثاني المعـــدل ينبغي أن تتحقق بالكامل عن طريق تنفيذ تدابير عملية. ولهذا الغرض، فإن الاتحاد الروسي اقترح أسلوباً دولـــياً موحـــداً لتقييم قدرة الاعتماد على التدمير الذاتي وإبطال التفجير الذاتي بالنسبة للألغام المضادة للأفراد.

وفضلاً عن ذلك، فإنه من الضروري الترويج لعالمية البروتوكول، وخاصة بواسطة دعم الدول التي تساند أحكامه وأحكام الاتفاقية ذاتها، ولكنها لم تنضم إلى هذه الصكوك بعد لأسباب اقتصادية أو غيرها.

٣١- وقال إن المجتمع الدولي يواجه تحدياً جديداً متمثلاً في الإرهاب الدولي ولا سيما أنه يستخدم الألغام وغيرها من المتفجرات استخداماً عشوائياً وشرساً، مما تسبب في خسائر لا حصر لها بين الأبرياء. ورداً على هذا التهديد، عقد اجتماع في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ بين الاتحاد الروسي ومنظمة حلف شمال الأطلسي لمناقشة التدابير العملية المشتركة لمكافحة الإرهاب الدولي.

٣٢- وفي معرض إشارته إلى الزمن المطول الذي استغرقه تصديق الاتحاد الروسي على البروتوكول الثاني المعدل، قال إن هذا يعتبر بمثابة إشارة إلى الموقف المسؤول لبلده حيال هذا الصك، وأكد أن عملية التصديق توشك الآن على الانتهاء. وفضلاً عن ذلك، وعلى الأقل طوال السنوات الثماني القادمة، فإن الاتحاد الروسي لم يكلف ولم يصنع ولم ينشر أي ألغام برية مضادة للأفراد، وأنه كان يمتلك بالفعل في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، ما يزيد على ٧ ملايين من الألغام المضادة للأفراد. وثمة عمل مكثف يجري الآن في البلاد لاستحداث أساليب جديدة للكشف عن الألغام وإزالتها، ويتم كل عام إزالة ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ لغم من مخلفات الحرب العالمية الثانية من الأراضي الروسية.

٣٣- وقام باستعراض أنشطة أخرى في الاتحاد الروسي في ميدان العمل من أجل الألغام، بما في ذلك تدريب الضباط العسكريين على التطبيق المأمون للألغام واشتراطات البروتوكول، وأكد أن عالماً بدون ألغام ما زال هو الهدف الأسمى لبلده، غير أن المسار صوب بلوغ هذا الهدف يجب أن يكون واقعياً وتدريجياً، لضمان الاستقرار اللازم. وأضاف أن البروتوكول الثاني المعدل له دور حيوي في تحقيق هذا الهدف ومن ثم فإن الاتحاد الروسي يدعم زيادة تعزيزه وعالميته.

٣٤- السيد إيفيرسن (الدانمرك) قال إنه يتحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي وعن بلدان وسط وشرق أوروبا المشتركة في الاتحاد، وهي إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا وكذلك قبرص ومالطة، التي تشارك في الاتحاد وتقف صفاً واحداً مع بيانه. وقال إن الاتحاد يولي أهمية كبرى للبروتوكول الثاني المعدل، الذي عزز بشكل كبير نظام اتفاقية الأسلحة التقليدية ودعم هدف جميع الأطراف في الحد من المشكلات الإنسانية الناجمة عن الألغام البرية بشكل عام. كما أنه ساعد على تعزيز أمن العمليات العسكرية البرية، التي كانت ذات أهمية خاصة في وقت اشتركت فيه العديد من البلدان في عمليات حفظ السلام في البلدان التي مزقتها الحروب في السابق. وفضلاً عن ذلك، فإن التعليمات الخاصة الواردة

في البروتوكول كانت ذات فائدة اجتماعية واقتصادية كبيرة حيث إنها سهلت المساعدة الإنسانية، وجهود حفظ السلام وإعادة الإعمار والتنمية اللاحقة على المنازعات.

٣٥- وفي معـــرض ترحيبه بأن ٦٩ بلداً أصبحت الآن أطرافاً في البروتوكول، فإن الاتحاد الأوروبي يحث كل الـــدول الأطراف على الانضمام إلى البروتوكول وإلى أي بروتوكولات أخرى للاتفاقية والتي لم تصبح طرفاً فيها بعد. وشدد على أهمية التقديم الموقوت للتقارير السنوية وحث حتى تلك البلدان التي لم تنضم بعد إلى البروتوكول أن تقدم تقارير وطنية على أساس طوعي.

٣٦- وأخيراً، وفيما يتعلق بقضية الامتثال للاتفاقية وبروتوكولاتها، لاحظ أن المادة ١٤ من البروتوكول الثاني المعدل تحتوي على أحكام يمكن أن تعمل كنقطة انطلاق نحو استحداث آلية للامتثال. وقد قدم الاتحاد الأوروبي اقتراحات في هذا الشأن ويتطلع إلى مناقشة هذه الخيارات وغيرها المتعلقة بالامتثال والتوصل إلى اتفاق على آلية تراعي رغبات جميع الدول الأطراف.

٣٧- السـيد عمـر (باكستان) قال إن باكستان صادقة في التزامها بالبروتوكول الثاني المعدل، وإنها تقدم تقريرها الوطني عن التنفيذ في كل عام وإنها قد توصلت إلى فرض وقف أحادي الجانب على تصدير الألغام المضادة للأفراد في ١٩٩٧، دخل حيز التنفيذ القانوني في شباط/فبراير ١٩٩٩. وفضلاً عن ذلك، اتخذت باكستان خطوات لإعلام المنتجين والقوات المسلحة بالتزامات البلد بموجب البروتوكول.

٣٨- وقامت باكستان وبنجاح بإزالة حقول الألغام بعد ثلاث سنوات من الحرب في هذا الجزء من البلاد ولم تحـــدث أي حالـــة إنسانية بسبب استعمال الألغام البرية. وقال إنها ملتزمة بضمان ألا تكون الألغام الموجودة في مخزوناتها العسكرية سبباً في أي أضرار مدنية في باكستان أو في أي مكان آخر. وقد حققت باكستان كذلك دراية واسعة في مجال إزالة الألغام وهي تشترك في عدد من عمليات إزالة الألغام التي ترعاها الأمم المتحدة حول العالم.

٣٩- وإذا أرادت الـــدول الأطراف أن تحافظ على التوازن بين البروتوكول الثاني المعدل وبين متطلبات الأمن الشـــرعية للـــدول الأطراف ودواعي القلق الإنسانية التي تثيرها الألغام، فعليها أن تركز على ثلاثة أهداف ذات أولوية هي: أولاً، الترويج لقبول أوسع للبروتوكول الثاني المعدل. ولهذا الغرض، فمن المهم ألا ينقح البروتوكول عـــن طـــريق الـــتعديلات أو بأي صك آخر متعلق بالألغام، مما يسبب مشكلات للبلدان التي تقوم حالياً بعملية الانضمام إلى الصك.

٤٠- ثانياً، ينبغي التوسع في إزالة الألغام وبرامج مساعدة الضحايا وتعزيزها، وبناء على ذلك، رحبت باكستان باستراتيجية الأمم المتحدة الشاملة للعمل في ميدان الألغام لعام ٢٠٠١، التي وضع خطوطها العريضة الأمين العام

وهي تتطلع إلى تفاعل معزز مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في مجـــال الاستجابة للطوارئ المتعلقة بالألغام. كما أنها شددت على ضرورة استحداث تكنولوجيات جديدة في ميدان إزالة الألغام.

٤١- ثالثاً، ينبغي استكشاف بدائل مجدية للألغام البرية، متابعة للهدف المحتمل بحظر عالمي للألغام البرية، الأمر الذي يستلزم تعاوناً حقيقياً فيما بين الدول الأطراف. ولهذا الغرض، يمكن أن يستكشف المؤتمر إمكانية إنشاء فريق خبراء للنظر في القضايا المتعلقة بالتعاون، على نحو ما هو منصوص عليه في البروتوكول الثاني المعدل.

٤٢- السيد شونغ إيوي - يونغ (جمهورية كوريا) قال إن حكومة بلاده ملتزمة تمام الالتزام بنص وروح البروتوكول الثاني المعدل، كما يتبين من مساهماتها المتواصلة في صندوق التبرعات الطوعية للمساعدة في العمل من أجل الألغام ووقفها لتصدير الألغام المضادة للأفراد، وإنه ينبغي مضاعفة الجهود المبذولة لجعل البروتوكول صكاً عالمياً. وفي العام الماضي، أزالت جمهورية كوريا آلاف الألغام البرية عن محيط المعسكرات الحربية وقواعد السلاح الجـــوي. وفي الوقت نفسه، جرى الاضطلاع بعمليات إزالة الألغام في المناطق المنزوعة السلاح من طرف كوريا الجنوبية والشمالية، مما يظهر بوضوح كيف أن أي بيئة سياسية متغيرة يمكن أن يكون لها آثار إيجابية على مكافحة الألغام البرية. وهو يأمل في أن يكون من شأن إدخال عدة تحسينات أخرى على الوضع السياسي والأمني في شبه الجزيرة الكورية، أن يجعل من الممكن السير قدماً نحو معالجة قضايا الألغام البرية.

٤٣- السيد سود (الهند) قال إن القضاء التام على الألغام المضادة للأشخاص سيتيسر إذا ما تم الاعتراف على الـــنحو الواجب بالدور التنفيذي الشرعي لسياسات دفاع الدول التي استخدمتها. وقد أبدت حكومته التزامها الكامل بالبروتوكول الثاني المعدل وذلك بوقف إنتاج الألغام التي لا يمكن اكتشاف موقعها وإدخال تعديلات تقنية لضـــمان اكتشـــاف موقـــع الألغام. كما واصلت مراعاة الوقف التام لصادرات الألغام البرية وحصرت إنتاجها واستعمالها على الوكالات الحكومية. وتقوم المنظمات غير الحكومية والمؤسسات البحثية المستقلة ووسائط الإعلام بمساندة جهودها في نشر المعلومات بشأن القضايا المتعلقة بالألغام البرية. ورغم أن القوات المسلحة الهندية يجري اســـتفزازها بشـــكل كبير من طرف المجموعات الإرهابية التي تستخدم النبائط المتفجرة، فإنها تتقيد تقيداً صارماً بإجراءات التشغيل الموحدة الموضوعة جيداً والمصممة لمنع الأضرار فيما بين المدنيين الأبرياء أو القطعان التي ترعى. والعمل جارٍ بالفعل لاستعادة الألغام التي وضعت على طول حدود الهند الغربية منذ آخر اجتماع للدول الأطراف في البروتوكول الثاني المعدل.

٤٤- وعلى المستوى الدولي، شارك الجيش الهندي على نطاق واسع في البرامج التي ترعاها الأمم المتحدة لإزالة الألغام. كما أن الهند قد طورت أطرافاً صناعية لإعادة تأهيل ضحايا الألغام، بما في ذلك "قدم جايبور" المعترف بها

عالمياً، والتي توزع في البلدان المتضررة من الألغام في أفريقيا وجنوب آسيا. وفضلاً عن ذلك، فقد دعمت التعاون التقني في مجال تكنولوجيا إزالة الألغام، والمعدات والتدريب. وهي مستعدة للمساهمة في المساعدة التقنية والدراية حيثما طلب منها ذلك. وهي أيضاً في سبيل إنشاء مركز لمعلومات الألغام وموقع على شبكة الويب العالمية تتضمن بيانات تم الحصول عليها من الموظفين الهنود الأعضاء في بعثات الأمم المتحدة.

٤٥- السيدة إينوغوشي (اليابان) شددت على أهمية الامتثال الكامل لأحكام البروتوكول الثاني المعدل من طرف جميع الدول الأطراف، لا سيما فيما يختص باكتشاف مواقع الألغام المضادة للأفراد وتدميرها الذاتي ووقف تفجيرها ذاتياً. وقالت إن البروتوكول يكمل اتفاقية أوتاوا من حيث إنه يراعي المصالح الأمنية العريضة للدول، ومن ثم توفير بدائل عملية للدول التي لم تنضم إلى الاتفاقية لأسباب أمنية. وقالت إن حكومتها التي تنظر إلى الاتفاقية والبروتوكول الثاني المعدل بوصفهما مركز الثقل للجهود الدولية لمعالجة مشكلات الألغام المضادة للأفراد، ومتابعة هدف "الضحايا الصفر"، قد ساهمت بأكثر من ٩٠ مليون دولار أمريكي على مدى خمس سنوات لمساعدة البلدان والأقاليم المتضررة من الألغام على إزالة الألغام، ومعاونة الضحايا وإذكاء الوعي.

٤٦- السيد شو (أستراليا) قال إنه على الرغم من أن البروتوكول الثاني المعدل لا يحظر تماماً استخدام الألغام المضادة للأفراد، فإنه يظل يتمتع بدور هام حيال التزام الدول الرئيسية التي تستخدم الألغام. وفضلاً عن ذلك، فإنه إلى جانب تغطيته ليس فحسب للألغام المضادة للأفراد والمركبات، بل أيضاً للأشراك الخداعية والذخائر الموضوعة يدوياً، قد عزز حماية المدنيين، والقائمين على حفظ السلام والعاملين في المجال الإنساني في حالات النزاع. وقال إن وفد بلاده يدعم بقوة توصية فريق الخبراء الحكوميين بالنظر في قضية الألغام المضادة للمركبات عن كثب، وحث الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية على العمل صوب التفاوض على ولاية بشأن الألغام المضادة للمركبات، والأفضل أن يكون ذلك في شكل بروتوكول إضافي بشأن الموضوع. وأعلن أن حكومته تسير بشكل جيد نحو تلبية هدف السنوات العشر لتوفير ١٠٠ مليون دولار أمريكي لأنشطة العمل في مجال الألغام، وذلك بنهاية ٢٠٠٥. وفي الداخل، فإن الحكومة تعمل على تحسين تكنولوجيا نظم اكتشاف مواقع الألغام، في حين أنها تواصل في الخارج التركيز على برامج عمل الألغام في جنوب شرق آسيا.

٤٧- السيدة ماكين (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)، بعد أن ربطت وفد بلادها بالبيان الذي ألقاه ممثل الدانمرك نيابة عن الاتحاد الأوروبي، قالت إن الفريق العامل المشترك الذي أنشأته المملكة المتحدة والأرجنتين للقيام بدراسة جدوى من أجل نزع ألغام جزر فوكلاند (مالفيناس)، قد اجتمع لأول مرة في بوينس آيريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ومنذ ذلك الوقت، اتخذت حكومتها الإجراءات اللازمة بشأن النقاط المتفق عليها في الاجتماع، ولا سيما تعيين سلطة وطنية للعمل في مجال الألغام، وأنها ستواصل التعاون مع حكومة الأرجنتين لاستكمال دراسة الجدوى.

٤٨- السيد كونوبكو (أوكرانيا) قال إن السبب في أن المزيد من الدول أصبحت أطرافاً في البروتوكول الثاني المعـــدل هو بالضبط لأنه يعد حظراً "جزئياً" للألغام البرية، كما كان يسمى في وقت سابق. وعلى النقيض من اتفاقية أوتاوا، فإنه لا يحظر الألغام البرية كلية، كما أن نهجه القائم على الخطوة بخطوة قد حاز على دعم واسع فيما بين الدول التي تستخدم الألغام والدول التي تنتجها.

٤٩- وقال إن حكومته قد اتخذت طائفة عريضة من الإجراءات للوفاء بالتزاماتها بموجب البروتوكول، وذلك بتوقيعها على اتفاقات مع حكومة كندا ومنظمة حلف شمال الأطلسي، الصيانة والإمدادات، لتدمير الألغام المضادة للأفراد في أوكرانيا، والنتيجة هي أنه يجري تدمير ١ ١٠٠ لغم كل يوم من مخزوناتها الضخمة. وأعلنت حكومته كذلـــك تمديد وقف تصدير كل أنواع الألغام المضادة للأفراد وقدمت المساعدة في العمليات الدولية التي تشرف عـــلى إزالة الألغام في عدد من البلدان، وهي تتوقع كذلك توفير المساعدة في القريب العاجل لبلدان أخرى عن طريق النقل المجاني لمعدات إزالة الألغام.

٥٠- السـيد شـا زوكانغ (الصين) قال إن البروتوكول الثاني المعدل قد أحدث توازناً بين الاهتمامات الإنسانية والاحتياجات العسكرية المشروعة للدول، وإن تأثيره قد ازداد حيث إن عدد الدول الأطراف قد ارتفع، كما ازداد التعاون فيما بينها. ومع هذا، فإنه لن يحقق كل إمكاناته إلا إذا أصبح صكاً عالمياً حقيقة، وحث جميع الدول الأطراف على السعي نحو تحقيق هذا الهدف. وقال إنه لا يرى أي تعارض بين أي تحركات نحو حظر الألغام الـــبرية تماماً، وبين الجهود لتقييد استخدامها: فالقيود على الألغام البرية هي ببساطة خطوة واقعية صوب هدف الإزالة النهائية.

٥١- وقال إن حكومته تولي أهمية خاصة لضمان توعية أفراد القوات الحربية الذين يستخدمون الألغام البرية، بمتطلـــبات البروتوكول. وبناء على ذلك، فإن الحربيين الصينيين قد أدخلوا معايير تقنية جديدة على الألغام البرية تتمشى مع المواصفات الواردة في البروتوكول وإن أي ألغام برية لا تلبي المتطلبات الجديدة، يجري تدميرها. وفضلاً عن ذلك، راعت الصين وقفاً صارماً لتصدير الألغام المضادة للأفراد التي لا تتطابق مع المواصفات التقنية الواردة في البروتوكول.

٥٢- وأضاف أن إزالة الألغام البرية التي أخفقت في تلبية متطلبات البروتوكول، تعتبر خطوة حيوية إذا ما أريد التخفيف من حدة دواعي القلق الإنسانية؛ وحتى وإن كانت الصين بلداً نامياً ذا موارد محدودة، فإنها قد أفردت أموالاً وقدمت مساعدة الخبراء ومعدات اكتشاف مواقع الألغام إلى البلدان المتضررة بالألغام، لا سيما في أفريقيا، وأنها على استعداد للتعاون مع بلدان ومنظمات دولية أخرى في جهود إزالة الألغام.

٥٣- السيد غالي (كرواتيا) أبلغ الوفود بأن كرواتيا قد صدقت على البروتوكول الثاني المعدل في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٢، وأنها وافقت رسمياً على الالتزام به في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وإذ يلاحظ أن حكومة بلاده أصبحت على وشك تقديم تقريرها الوطني بموجب البروتوكول، شدد على رغبتها في التعاون الكامل مع دول أطراف أخرى في تنفيذ البروتوكول.

٥٤- السيد داهندن (سويسرا) قال إن البروتوكول الثاني المعدل يعتبر صكاً ذا أهمية خاصة لتقييد استخدام طائفة من الأسلحة التقليدية لأن الدول الأطراف مضطرة إلى إدماجه في تشريعاتها الداخلية وتجريم أي انتهاكات لأحكامه. كما أنه يكمل الصكوك الأخرى التي تتعامل مع الألغام البرية، بما في ذلك اتفاقية أوتاوا، حيث إنها تقيد استخدام أي نبائط أخرى كذلك. وشدد على ضرورة التعاون الوثيق بين الدول الأطراف في البروتوكول، وبين الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا والمنظمات غير الحكومية المتخصصة في مجال إزالة الألغام، وتقديم المعونة للضحايا والمساعدة التقنية، مشيراً إلى أنه ابتغاءً للحد من خطر الازدواجية، فإن الأنشطة فيما بين الدورات للأطراف في اتفاقية أوتاوا مفتوحة أمام كل الدول المعنية.

٥٥- وقال إنه من الأهمية بمكان للدول الأطراف أن تولي العناية بتنفيذ البروتوكول الثاني المعدل في مؤتمرها السنوي لأن البروتوكول لا ينص على آليات التحقيق ولأن المراعاة الدقيقة لجميع أحكامه يمكن أن تحقق فرقاً ملحوظاً حيال حماية السكان المدنيين. وشدد على أهمية تقديم تقارير سنوية وأعرب عن قلقه إزاء عدد الدول الأطراف التي لم تفعل ذلك. وفي هذا الصدد، فإن وفد بلاده قام بتوزيع ورقة غير رسمية تقترح شكلاً جديداً مبسطاً للتقارير السنوية، من شأنه أن يتلافى ضرورة ملء كل الاستمارات الثماني الفردية إذا كانت المعلومات المقدمة في التقارير السابقة ما زالت صالحة. وأخيراً، أوصى الدول التي ترددت في التصديق على البروتوكول لأسباب تقنية، بأن تستفيد من المساعدة التقنية والتعاون.

٥٦- السيدة بولاك (كندا) قالت أن كندا والكثير من الدول الأطراف في البروتوكول الثاني المعدل، شعرت أن البروتوكول لم يعالج بصورة كافية التهديدات الإنسانية التي تشكلها الأسلحة التي يشملها. وهي لذلك رحبت بتوصية فريق الخبراء الحكوميين للنظر في إبرام ولاية تفاوضية من أجل صك جديد بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد. قالت أن توافق دولي متزايد في الآراء بشأن عدم مقبولية الألغام المضادة للأفراد، كما اتضح من العلمانية التدريجية لاتفاقية أوتاوا. وأضافت أ، الذكرى الخامسة للتوقيع على الاتفاقية جاءت إيذاناً بافتتاح حلقة دراسية ناجحة تماماً بشأن السير قدماً إلى الأمام ، استضافتها منظمة كندا للعمل من أجل الألغام. والأنباء الطيبة الأخرى هي أن حكومتها قد أعلنت مؤخراً تمديد الصندوق الكندي للألغام البرية لمدة خمس سنوات وبمبلغ قدره ٧٢ مليون دولار أمريكي. ولاحظت أن البروتوكول الثاني المعدل ما زال له دور ملحوظ ينبغي أن يقوم به في الجهود الجماعية للمجتمع الدولي للحد من المعاناة الإنسانية الناجمة عن النزاعات المسلحة، وناشدت الدول الأطراف

في البروتوكول الامتثال التام لالتزاماتها، بما في ذلك إزالة الألغام البرية والمساعدة على إزالتها بعد الوقف الفعلي للأعمال العدوانية.

٦٧- السيد كمنجز (الولايات المتحدة الأمريكية) لفت الانتباه إلى بعض الإنجازات العديدة للبروتوكول الثاني المعدل. فقد أدى إلى تحول رئيسي في النظرية العسكرية للكثير من البلدان، مما نجم عنه ضرورة القضاء على استخدام ونقل وإنتاج الألغام المضادة للأفراد غير القابلة للاكتشاف، وذلك لأسباب عملية. وقد أفضى إلى تحقق متزايد لأهمية تكنولوجيات التدمير الذاتي المطبقة على نظم الألغام المبثوثة في مناطق نائية كأداة لحماية البشر وفتح إمكانية تطبيق تكنولوجيات مماثلة على ذخائر أخرى. كما أن نطاق تطبيقه، والذي شمل المنازعات المسلحة غير الدولية، قد أثر على كل صك قانوني وإنساني دولي من الصكوك التي أبرمت في وقت لاحق ووفر صيغة للتعديل الناجح للمادة ١ من اتفاقية الأسلحة التقليدية. كما أنه أصبح رائداً في تطبيق القوانين المهمة للحرب على المنازعات المسلحة بغض النظر عن الكيفية التي شُخصت بها المنازعات قانونيا، كما أنه وضع سوابق جديدة بإنشاء نظام "الملاحقة القضائية أو تسليم المجرمين الهاربين" في سياق القانون الإنساني الدول المطبق على المنازعات المسلحة الدولية والداخلية. ونظراً لكل هذه الإنجازات، وبعيداً عن الفشل الذي صوره به بعض المعلقين، فإن البروتوكول الثاني المعدل كان نجاحاً معيارياً ودبلوماسياً ملحوظاً.

٥٨- السيد زرقا (إسرائيل) شدد على أهمية التعاون في مجال إزالة الألغام، وإعادة تأهيل الضحايا وإذكاء الوعي. وقال إن إسرائيل أوقفت إنتاج كل الألغام المضادة للأفراد، وأعلنت وقف تصدير الألغام وصدقت على البروتوكول الثاني المعدل، وتأمل في أن تنضم دول أخرى في المنطقة إليها في جهودها من أجل الحد من التهديد الذي تشكله الألغام. وتواصل قوات الدفاع الإسرائيلية إزالة وتحييد حقول الألغام وتدمير الألغام القديمة، غير أن بلاده مازالت تواجه تهديداً خطيراً من استخدام الألغام، والإشراك الخداعية وغيرها من النبائط من طرف الإرهابيين. وتواصل حكومته تزويد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بالمعلومات المتعلقة بالألغام، كما أتاحت خرائط السياح التي توضح حقوق الألغام أو حقول الألغام المشتبه بها للجمهور.

٥٩- السيدة رويز دي أنغولو (كوستاريكا) ذكرت أن بلادها قد أُعلنت منذ أيام قلائل أول بلد خال من الألغام كلية في أمريكا وذلك من طرف منظمة البلدان الأمريكية. وأشارت إلى أن الألغام البرية التي أزيلت لم تكن قد صنعت ولا وضعت بواسطة كوستاريكا ذاتها، ولكن تركتها هناك الأطراف في المنازعات التي لم تشارك فيها كوستاريكا. وكما كان الحال غالباً، فإن البريء هو الذي عانى أكثر، وناشدت جميع الدول الأطراف الامتثال الكامل للبروتوكول، بما في ذلك تقديم تقاريرها السنوية، وأن تضع الاهتمامات الإنسانية في صدر أولوياتها عند تنفيذها.

٦٠- السيد غوس (مرصد حقوق الإنسان) قال أن تصرفات بعض الدول الأطراف على مدى عام ٢٠٠٢، قد أثارت دواعي قلق خطيرة بشأن التنفيذ الفعال للبروتوكول الثاني المعدل. ودواعي القلق هذه تتعلق بالإجراءات غير الكافية من طرف الهند وباكستان لاستثناء المدنيين من مناطق الألغام البرية؛ والادعاءات بأن المصانع الباكستانية تعرض ألغاماً مضادة للأفراد للبيع في المملكة المتحدة؛ وانعدام تقدم الدول الأطراف في تحقيق الامتثال بالأحكام الرئيسية؛ وإخفاق الدول الأطراف في توفير تقديم تقارير مفصلة بشأن تدابير تنفيذ البروتوكول.

٦١- وفي معرض سرده للدول الأطراف في البروتوكول الثاني المعدل أو في البروتوكول الثاني الأصلي والتي قد استخدمت الألغام المضادة للأفراد في السنوات الأخيرة، وكذلك الدول الأطراف في تلك الأقاليم التي استخدمت فيها مثل هذه الألغام بواسطة جماعات المتمردين، والجهات غير الحكومية المسلحة، أشار إلى أنه من بين ٦٩ دولة طرف في البروتوكول الثاني المعدل، فإن هناك ١٠ فقط غير موقعة أو طرف في اتفاقية أوتاوا، ومن ثم فإنها تواصل التأكيد على الحق في استخدام الألغام المضادة للأفراد ويعتقد مرصد حقوق الإنسان أن أي استخدام للألغام المضادة للأفراد محظور بموجب القانون الإنساني الدولي وطالب بوقف هذا الاستخدام، وحث الدول الأطراف في البروتوكول الثاني المعدل والتي تعتبر أيضاً أطرافاً في اتفاقية أوتاوا أن تدين وأن تشجب أي استخدام للألغام المضادة للأفراد. وهو يناشد الدول الأطراف في البروتوكول الثاني الأصلي كذلك وفي البروتوكول الثاني المعدل والتي استخدمت الألغام المضادة للأفراد في السنوات الماضية، تقديم تقرير بشأن امتثال ما اتخذته من إجراءات لالتزاماتها بموجب البروتوكول.

٦٢- وأعرب عن قلقه بشأن الحدوث المتواصل للإصابات المدنية في الدول الأطراف في البروتوكول الثاني المعدل، ولا سيما في الهند وباكستان، وهي إصابات سببتها الألغام البرية، وتساءل عن فعالية الإجراءات المتخذة في مثل تلك البلدان لحماية المدنيين.

٦٣- ولاحظ كذلك النية المعلنة من الصين وباكستان بتأجيل امتثالهما للمواصفات بشأن القابلية للكشف عن المواقع وانعدام أي معلومات مفصلة من أي من البلدين بشأن الخطوات المتخذة حتى الآن لتلبية هذه المتطلبات وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهند التي لم تؤجل الامتثال، معروف عنها أنها تخزن نوعاً واحداً على الأقل من الألغام المضادة للأفراد ذات المحتوى المعدني المنخفض، ومن ثم ينبغي لها أن تعدل أولاً جميع الألغام المضادة للأفراد ذات المحتوى المعدني المنخفض كيما يشمل أي محتوى معدني إضافي، إذا ما أرادت أن تكون في وضع الامتثال للبروتوكول الثاني المعدل.

٦٤- وفيما يتعلق بالمسؤولية، لاحظ أن عدداً من الدول قد جاء أنها تخزن أو تطور نظماً للألغام المضادة للأفراد التي تطلق عن بعد، وأسف على الانعدام العام لتقديم الدول الأطراف لتقاريرها بشأن خطوات الامتثال لمتطلبات

آليات التدمير الذاتي والتفجير الذاتي بشأن الألغام المضادة للأفراد التي تطلق عن بعد، وكذلك الامتثال الضعيف عموماً لمتطلبات رفع التقارير بموجب البروتوكول الثاني المعدل.

٦٥- وقال إنه من وجهة نظر منظمته، فإن التقدم المحرز صوب العلمانية كان بطيئاً بصورة مخيبة للأمل، وأعاق بخاصة التحدي المتواصل الذي تواجهه بعض البلدان إزاء الاستخدام المزعوم للألغام المضادة للأفراد، وهي بلدان ليست طرفاً ولا موقعة على أي صك دولي بشأن الألغام المضادة للأفراد،وكذلك عدم انضمام عدد من البلدان إلى البروتوكول الثاني المعدل، وهي بلدان يزعم أنها ما زالت تنتج أو تخزن ألغاماً مضادة للأفراد. ونظراً لهذا الوضع غير المرضي فإن مرصد حقوق الإنسان يحث البلدان على تعزيز اتفاقية الأسلحة التقليدية.

٦٦- السيدة والكر (الحملة الدولية لحظر الألغام البرية) لاحظت أن البروتوكول الثاني المعدل يعتبر صكاً نافعاً ولكنه محدوداً من حيث أنه لا يلزم سوى ١٠ دول أطراف من ٦٨ دولة من الدول الأطراف والتي هي ليست كذلك أطرافاً في اتفاقية أوتاوا. ومع ذلك، قد ينبع التشجيع من التقدم المحرز في سجل تخليص العالم من الألغام المضادة للأفراد. وبعد أن سردت الإنجازات في هذا الصدد، أشارت إلى أن هناك تحديات ملحوظة ما زالت قائمة، منها الأضرار المتواصلة في ٦٩ بلداً، ٤٧ منها في حالة سلم نظرياً، والاستخدام المستمر للألغام المضادة للأفراد سواء من طرف الحكومات أو الجماعات المتمردة أو الجهات غير الحكومية. ولقد أدانت الحملة الدولية لحظر الألغام البرية، على وجه الخصوص، الهند وباكستان لعملياتهما في زرع الألغام على طول الحدود المشتركة بينهما منذ ٢٠٠١. وربما كانت هذه هي أكبر عملية في العالم منذ عقود، وقد نجم عنها العديد من الأضرار المدنية. وقالت أن الحملة الدولية لحظر الألغام البرية تناشد جميع البلدان، وخاصة البلدان العشرة التي هي دول أطراف في البروتوكول الثاني المعدل، ولكنها ليست دول أطراف في اتفاقية أوتاوا، أن تنضم إلى تلك الاتفاقية، وهي الاتفاقية التي تمثل في نظرها السبيل الوحيد لمعالجة الأزمات الإنسانية العالمية في مجال الألغام المضادة للأفراد بطريقة فعالة وشاملة.

٦٨- السيد ديوب (السنغال) قال إن البروتوكول الثاني المعدل له أهمية خاصة من حيث أنه ينطبق كذلك على المنازعات المسلحة غير الدولية، التي تشكل تحدياً متزايداً أمام القانون الإنساني الدولي. وقال إن السنغال قلقة بشكل خاص إزاء المشكلات التي تثيرها مخلفات الحرب من المتفجرات والذخائر التي لم تفجر، ولذا فإنها لم تتردد في التصديق على اتفاقية أوتاوا في ١٩٩٠، وامتثلت بكل دقة لمتطلبات رفع التقارير، بما في ذلك بموجب البروتوكول الثاني المعدل.

٦٩- وقال إن السنغال هي نفسها ضحية للألغام، فقد وقعت عقب حركة الاستقلال في جنوب البلاد، وفي عام ٢٠٠٢، ٦٠٠ حادثة من جراء الألغام، وتسببت في ١٥٠ حالة وفاة. فقد وضع المتمردون الألغام بشكل

مكثف ضد القواعد العسكرية وضد المدنيين، بغية نشر الهلع والرعب وإجبار الحكومة على الدخول في مفاوضات ولقـــد واجهت البلاد مشكلة خاصة عند إزالة هذه الألغام، التي لم تكن تحتوي على أي مكون معدني، ولذا فإن السنغال تشدد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي بموجب البروتوكول الثاني المعدل لإيجاد حل لهذه المشكلة.

٧٠- السيد عمر (باكســـتان) مشيراً إلى بيان ممثل مرصد حقوق الإنسان، قال إنه في حين تواصل باكستان اســـتخدام الألغام المضادة للأفراد، فإن ذلك يشكل جزءاً لا يتجزأ من نظريتها الدفاعية ويخدم احتياجات أمنية مشـــروعة. فالألغـــام تستخدم بالامتثال الكامل لأحكام البروتوكول الثاني المعدل، التي تلتزم باكستان به التزاماً كاملاً، وليس هناك أي التفاف أو مراوغة حول هذه الأحكام.

٧١- وقـــال إن الادعاءات بأن المصانع الباكستانية تعرض للبيع ألغاماً مضادة للأفراد في المملكة المتحدة، هي مجـــرد تلفـــيقات. أما بالنسبة للقلق المعرب عنه إزاء انعدام إحراز باكستان وغيرها من الدول على أي نوع من الـــتقدم، فقد أكد للمؤتمر أن باكستان تمتثل امتثالاً كاملاً للبروتوكول الثاني المعدل، وأن أي إجراء تتخذه يمتثل امتثالاً صارماً لنص وروح البروتوكول.

استعراض سير العمل بالبروتوكول وحالته (البند ٩ من جدول الأعمال)

٧٢- الرئـــيس، ذكّر بأن الفقرة ٣ من المادة ١٣ للبروتوكول تنص على أن أعمال المؤتمر ينبغي أن تتضمن استعراضـــاً لســـير العمل بالبروتوكول الثاني المعدل وحالته، وأن الدول الأطراف في مؤتمر الأسلحة التقليدية قد تعهدت باستعراض أحكام البروتوكول. وحتى اليوم، وافقت ٦٩ دولة على الالتزام بالبروتوكول، ولكن ٥ دول فقط منها هي التي انضمت منذ المؤتمر السنوي الثالث، وأنه من الحيوي النظر في سبل الترويج للانضمام العالمي إلى الصك.

الـــنظر في المسائل الناشئة عن التقارير المقدمة من الأطراف المتعاقدة السامية للفقرة ٤ من المادة ١٣ من البروتوكول الثاني المعدل (البند ١٠ من جدول الأعمال) (CCW/AP.II/CONF.4/INF.1, CCW/AP.II/CONF.4/NAR.1 and Add.1,2,3 and Add.1, 4-23, 24/Rev.1 and 25-38).

٧٣- الرئـــيس قال إن وفد بلاده قد أعد خلاصة لجميع التقارير الوطنية السنوية التي قدمت حتى الآن، وأنه سيأخذها في الحسبان أثناء الدورة المقبلة من المشاورات الرئاسية.

رفعت الجلسة الساعة الواحدة بعد الظهر

- - - - -